كأول مؤسسة إعلامية من أجل دولة مدنية

ملتقى الرقي يفتتح مركز الإعلام التقدمي بصنعاء

يحيى صالح: المركز يبشر ب

عبده الجندي: شيء جميل أن يكون العسكريون بهذه الثقافة المدنية الرائعة

صنعاء / متابعات :

افتتح ملتقى الرقي والتقدم يوم أمس الأول الخميس (مركز الإعلام التقدمي)، كأول مؤسسة إعلامية تشغل الفراغ المهني، وتعمل لنشر الثقافة المدنية التقدمية بعيداً عن العصبيات والتطرف والخطاب المأزوم، ليترجم الملتقى من خلالها أهدافه في الدفاع عن الوطن، والحريات، والحقوق الإنسانية، وتعزيز مشاركة المرأة، وتقديم كل ما من شأنه تعزيز مفاهيم الدولة المدنية في اليمن.

وقام الأخ عبده الجندي نائب وزير الإعلام والأخ يحيى محمد عبدالله صالح- رئيس ملتقى الرقي والتقدم، بقص شريط افتتاح مركز الإعلام التقدمي، معلنين تدشين مهامه وكذلك إطلاق موقعه الالكتروني على الشبكة العنكبوتية، وقد قاما وعدد كبير من الضيوف من كبار الشخصيات الثقافية والأكاديمية والإعلامية والمدنية بالتجول في أروقة المركز والاطلاع على تجهيزاته واستعداداته.

وخلال حفل التدشين، ألقى رئيس ملتقى الرقي والتقدم الأخ يحيى صالح كلمة استهلها بتوجيه الشكر لنائب وزير الإعلام، الأخ الكبير عبده الجندي، وقال إنه تصدى لكل الرجعيين والانقلابيين والمتخلفين وفضحهم على حقيقتهم.. مؤكدا أن مركز الإعلام التقدمي سيعمل من أجل نشر ثقافة مدنية حقيقية تترجم أهداف الملتقى ، وأن توقيت افتتاحه يأتي احتفاء بيوم الثامن من مارس يوم المرأة العالمي والذكرى الخامسة لتأسيس الملتقى.. معلناً بهذه المناسبة وفي إطار دعم الملتقى للمرأة تعيين الأخ «برلين الضبري» مديراً لملتقى الرقي والتقدم .

وأشار يحيى صالح إلى تأثير الأزمة السياسية على أنشطة الملتقى أسوة بكل المؤسسات الأخرى في البلد، غير أنه أكد أن الملتقى سيعاود أنشطته مجدداً هذا العام لتحقيق أهدافه في نشر الثقافة المدنية التقدمية، وأن المركز الإعلامي سيكون بمثابة وسيلة تساعد في ذلك وفي تعليم المواطن معنى المدنية.

وفي رده عن سؤال صحافي حول مهام مركز الإعلام التقدمي، قال يحيى صالح: إن هناك مراكز إعلامية كثيرة لكن لاحظنا أن كل اهتمامها الطرح الحزبي والمناكفة الإعلامية لكن هذا المركز يبشر بفكر تقدمي وليس هدفه الوقوف بجانب طرف ضد طرف.

وأضاف: أن المركز ينبثق من أهداف الملتقى التي أهمها الدفاع عن الوطن وقضاياه، وحقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، وكذلك تطوير التشريعات والقوانين بما يخدم الدولة المدنية والمواطنين.

من جانبه أعرب نائب وزير الإعلام، الأخ عبده الجندي، عن شكره لرئيس ملتقى الرقي والتقدم وقال: «شيء جميل أن يكون العسكريون بهذه الثقافة المدنية ، فعندما نقف أمام التسمية «الرقي والتقدم» فان هذا العمل هو صلب التسمية وكذلك «الإعلام التقدمي» .. فهي تترجم قناعة حقيقية بالدولة المدنية الديمقراطية»، لافتاً إلى أن الإعلام هو أخطر سلاح في الوقت الراهن.

وأشاد بشجاعة الأخ يحيى صالح في تبني ما لا يستطيع غيره تبنيه كما هو الحال مع موضوع «النشيد الوطني»، وكذلك الحال بالنسبة لمواقفه مع قضية فلسطين واصفاً ذلك بالقناعة التي لا يمكن تصنيفها تحت أي مسمى آخر غير إيمانه بالدولة المدنية الحديثة وبحقوق المرأة .

وأعرب عن أمنيته بأن يعقد مؤتمره الصحافي القادم في مركز الإعلام التقدمي .

كما أشاد بعهد الرئيس علي عبد الله صالح وقال إنه حكم 33 عاما وخرج من الحكم وهو محط إعجاب الأغلبية قائلاً: «هذا هو صالح فهو رئيس جاء من الشعب»!

وكان الأخ يحيى صالح قد حظي باستقبال حافل من قبل لاعبي فريق العروبة الذي يتولى رعايته ورئاسته، والذين عادوا الأربعاء الماضي من الهند بعد إحرازهم الفوز ضمن بطولة كأس آسيا وقد هنأهم يحيى صالح بالمناسبة شاكراً إياهم على رفع اسم اليمن في المحافل الخارجية.

في ندوة لائتلاف قيادات مدنية ونخب سياسية في ساحة التغيير بصنعاء رفضت الخيار الفيدرالي

الحوار الوطني يجب أن يتم تحت سقف الحكم المحلي واسع الصلاحيات

صنعاء / متابعات :

عقدت الجمعية العمومية لاتحاد ائتلاف القيادات الإدارية والدبلوماسية في ساحة التغيير الواقعة بالقرب من بوابة جامعة صنعاء والفرقة الأولى المنشقة عن الجيش اليمني ، لقاء موسعا اشتمل على ندوة حول أشكال الحكم المحلي في الدولة اليمنية المنشودة سيضع مؤتمر الحوار الوطني أسسها الدستورية ، بالإضافة إلى ورشة عمل مصغرة لمختلف قطاعات الائتلاف وذلك يوم الأربعاء الماضي في خيمة الائتلاف، وبحضور عدد كبير من القيادات الإدارية والدبلوماسية والنخب السياسية والحزبية.

وحذرت هذه الندوة من افتعال الأزمات والتوترات والانقسامات الجديدة من خلال الترويج لمشروع إعادة هيكلة الدولة وتعديل الدستور عبر مؤتمر الحوار الوطني الذي يجرى التحضير له بموجب المبادرة الخليجية !!.

و تدارست الندوة ورقة عمل حول أشكال الحكم القائمة وما يتم تداوله في اليمن عن نظام الحكم الفيدرالي وما هو معمول به في دول العالم اليوم ، و ما جاء في وثيقة الإنقاذ (العهد والاتفاق) بين ساسة اليمن في السنوات القليلة التي تلت تحقيق الوحدة اليمنية في العاصمة الأردنية.

وشددت الورقة والمناقشات في الندوة على ضرورة تجنيب مؤتمر الحوار الوطني مخاطر التنكر لوحدة اليمن أرضا وشعبا ، وأهمية أن يتمسك مؤتمر الحوار الوطني والمجلس الوطني لقوى الثورة السلمية بثوابت وطنية جامعة ينشدها الجميع في التعددية السياسية والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وانه ليس المهم شكل الدولة بمقدار ارتباطه بتحقيق التنمية المحلية وعدالتها لتشمل مختلف وجميع مناطق الدولة ، موضحاً إلى أن الإدارة المحلية ذات الحكم المحلي واسع الصلاحيات تعد شريان الإدارة المركزية ، وعلى مؤتمر الحوار الوطني التمسك بخيار السلطة المحلية واسعة الصلاحيات بدلا من تعاطي الحل الفيدرالي للدولة الجديدة سواء بإقليمين كما يدعو إليه علي ناصر والعطاس أو خيار الدولة الاتحادية متعددة الأقاليم ذات الحكم المحلي كامل الصلاحيات على نحو ما دعا إليه الرئيس السابق علي عبدالله صالح في مارس 2011م ، ويدعو إليه حاليا حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتقاسم مع أحزاب المشترك والمجلس الوطني لقوى الثورة السلمية حكومة الوفاق .

كما تطرقت ورقة عمل في الندوة للأنظمة السياسية وللنظام البرلماني الذي يمثل نموذجاً للدولة الديمقراطية الحديثة ومنها بلادنا ، حيث تصبح السلطة السياسية بيد البرلمان عبر الغرفتين التشريعيتين ويكون رئيس الدولة مسؤولاً أمامه يختاره أو يعزله ودون سلطات فعليه ، كما تشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب الفائزة ، كما ينبغي التفريق بين اللامركزية الإدارية والمركزية الإدارية فيما يتعلق ببناء الدولة وشكل النظام السياسي واللامركزية والنظام الانتخابي وإصلاح القضاء.

و حذرت مداخلات الحضور من ما سمته (الانجرار اللاواعي) نحو المسميات الفيدرالية البراقة دون إدراك محتوى ومعاني الألفاظ خاصة فيما يتعلق بأشكال وأنواع نظام الحكم أو ما يتعلق بأمر تفكيك أو تطوير الدولة قبل الشروع في أي حوار وطني شامل وواسع لا يستثني أحداً بمن فيهم تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الشريعة بحسب بعض المداخلات ، الأمر الذي يتطلب توفير مناخ ملائم ومشجع للتحرك والتنقل للجميع ، وضمان المشاركة الواسعة والفاعلة في الحوار الوطني بطمأنينة تامة ودون أية محاذير وهواجس، يخلقها الوضع القائم.

وخلصت المداخلات والمناقشات إلى التأكيد على ضرورة أن تتجه التحضيرات الجارية إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني نحو ضمان إشراك مختلف مكونات وأطياف الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أعرب المشاركون في تلك الندوة وورشة العمل الملحقة بها عن ترحيبهم بالمعلومات التي تداولتها وسائل إعلام حزبية ومستقلة بشأن هذه التحضيرات التي قيل إنها تسعى إلى مشاركة نحو 50 ألف مشارك في مؤتمر الحوار الوطني ، فيما برزت ملاحظات نقدية وأصوات تطالب برفع عدد المشاركين إلى 100 ألف مشارك لضمان أوسع مشاركة شعبية ووطنية لتقرير مصير البلاد ، بحيث لا يتم استثناء أحد ، بما يضمن مشاركة ممثلي كافة مكونات الدولة وهيئاتها الدستورية والتنفيذية وأجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية بعد إعادة هيكلتها ، وشباب الساحات والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحوثيين والسلفيين وتنظيم (القاعدة) فرع اليمن ، وأنصار الحراك الجنوبي وأنصار الشريعة ومشايخ القبائل ورجال الدين والجيش المؤيد للثورة !!!؟؟

واقترحت المداخلات آليات تنظيمية للحوار الوطني الذي نصت عليه المبادرة الخليجية تتلخص في عقد وقائع مؤتمر الحوار الوطني بصورة علنية لمدة ثلاثة أيام في ملعب الثورة بالعاصمة صنعاء ، ونقل كلمات ومداخلات المشاركين الذين يمثلون مختلف المكونات والأطراف التي سبق الإشارة إليها ، عبر وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والمستقلة ، على أن تتكون لجنة لصياغة البيان الختامي والقرارات من 500 شخص يمثلون كافة مكونات الحوار الوطني بدون استثناء، وعلى أن تكون القرارات المتعلقة بدستور الدولة الجديدة وشكل النظام السياسي بالتوافق وليس بالتصويت لضمان مشاركة والتزام الجميع في تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني وتقرير مصير البلاد وتجسيد الوحدة الوطنية واستكمال تحقيق اهداف الثورة الشبابية السلمية على طريق بناء اليمن الجديد.